مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 8 العدد: 1 يونيو 2021
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

تضخم أسعار الغذاء: الأسباب والعلاج
"حالة الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2018"

عبد الحميد عبد السلام المقصبي
عضو هيئة تدريس
كلية الاقتصاد – جامعة مصراتة
a.elmagsabi@eps.misuratau.edu.ly

محمد علي السنوسي
عضو هيئة تدريس
كلية الاقتصاد – جامعة مصراتة
mohalsanusi@eps.misuratau.edu.ly

https://doi.org/10.36602/jebs.2021.v08.01.12

تاريخ التسليم: 2021.03.11 تاريخ القبول: 2021.04.09 تاريخ النشر الإلكتروني: 2021.05.16

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض تطورات أسعار الغذاء المحلي لبعض السلع الغذائية الأساسية خلال الفترة من 2000 إلى 2018. كما هدفت إلى تحديد أهم العوامل المسببة لتضخم أسعار الغذاء، بالإضافة إلى تقديم بعض المقترحات لمعالجتها، واستخدمت الدراسة التحليل الوصفي ومراجعة الأدبيات التطبيقية في تحديد أهم العوامل التي أثرت على أسعار الغذاء. وقد تم تقسيم العوامل إلى نوعين حسب مصادرها؛ عوامل العرض وعوامل الطلب. ووجدت الدراسة أن بعض عوامل العرض مثل الإنتاجية الزراعية، والأراضي الصالحة للزراعة، والعمالة الزراعية، وأسعار الغذاء العالمية، قد أثرت بشكل إيجابي على أسعار الغذاء المحلية. ومن بين عوامل الطلب التي لها علاقات إيجابية مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية: سعر الصرف الموازي وعرض النقود والنفقات الحكومية وزيادة السكان. كما أظهرت النتائج أن متوسط دخل الفرد، الذي كان يمثله نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ليس له علاقة ذات معنوية مع تغيرات أسعار الغذاء خاصة بعد عام 2011. وأخيراً خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات لحل المشكلة ومنها: إصلاح القطاع الزراعي لرفع الإنتاج والإنتاجية، تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبناء احتياطيات غذائية استراتيجية لمواجهة نقص الإمدادات الغذائية وزيادة الأسعار.

الكلمات الدالة: تطورات أسعار الغذاء، تضخم أسعار الغذاء، عوامل الطلب، عوامل العرض.

Food Price Inflation: Causes and Treatments
"The state of the Libyan economy during the period 2000-2018"

Mohamed Alsanusi **Abdulhameed Elmagsabi**
Faculty of Economics and Political Science Misurata University
mohalsanusi@eps.misuratau.edu.ly a.elmagsabi@eps.misuratau.edu.ly

Abstract

The study aimed to review local food price developments for some staple food commodities during the period 2000 to 2018. It also aimed to identify the most important factors causing food price inflation, as well as presenting some proposals for its treatment. The study used descriptive analysis and review of applied literature in identifying the most important factors that impacted food prices. The factors were divided into two categories

according to their origin; supply factors and demand factors. The study found that some supply factors as agricultural productivity, agriculture arable land, agricultural labor and global food prices all have positively affected local food prices. Among demand factors that have positive relationships with the rise in food prices were; the parallel exchange rate, money supply, government expenditures and the increase in the population. Per capita income, which was represented by Per capita GDP, has no significant relationship with food price changes, especially after the year 2011. Finally, the study concluded with some recommendations to solve the problem including reforming the agricultural sector to raise production and productivity, achieving self-sufficiency, and building strategic food reserves to face food supply shortages and price increases.

Keywords*: Food price inflation, domestic food prices, demand factors, supply factors*

1. المقدمة

تحظى مشكلة تضخم أسعار الغذاء باهتمام دولي من قبل السياسيين والاقتصاديين والمؤسسات والمنظمات المهتمة بالشؤون الإنسانية كالفقر والحرمان الغذائي وخاصة بعد أزمة الغذاء العالمية التي حدثت في الفترة 2007– 2008م وذلك لما لها من أثر سلبي على مستوى معيشة الأفراد.

إن ارتفاع أسعار الغذاء في ليبيا بشكل متسارع في السنوات الأخيرة دفع بمعدلات التضخم العام إلى الأعلى نظرا للوزن المهم الذي يساهم به الغذاء في سلة انفاق المستهلك حيث يقدر بحوالي 36.6% في المتوسط حسب النشرات الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي وهو رقم لا يمثل نمط الاستهلاك في الظروف التي تعيشها البلاد في السنوات الأخيرة، حيث قدرت كتلة الأمن الغذائي للأمم المتحدة أن الاسر في ليبيا تنفق في المتوسط حوالي 53% من إجمالي نفقاتهم، وأن 31% من الأسر تنفق أكثر من 65% (Food security cluster, 2019).

ما تشهده دولة ليبيا في الوقت الحالي من حروب وصراعات وفوضى سياسية وأمنية وأزمات مالية واقتصادية مصحوبة بارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية بلغـــــت 33% في مايو 2017م حسب بيانات مصرف ليبيا المركزي، ساهمت فيها أسعار الغذاء بنسبة كبيـــرة أدت إلى تدهور قيمة الدينار الليبي وتدهور القوة الشرائية للمستهلك، وأضافت مشكلة حقيقية أخرى تهدد الأمن الغذائي للعديد من الأسر الفقيرة وخاصة التي قد يصل وزن الغذاء في سلة الإنفاق لديها إلى مستويات مرتفعة جدا تؤدي إلى إنفاق معظم دخولها على الغذاء.

عند تدهور مستوى المعيشة إلى الحد الذي قد تصل فيه بعض طبقات المجتمع إلى الحرمان الغذائي فإن الدولة تصبح مسؤولة عن توفير الأمن الغذائي والحفاظ على مستوى معيشي أفضل للأفراد، حيث أن صعوبة الحصول على هذه الاحتياجات البشرية الأساسية من الأمن الغذائي

ومستوى معيشي أفضل يؤدي إلى انهيار الثقة في الحكومة وتظهر الاحتجاجات والاعتصامات والمظاهرات والامتعاض الشعبي الذي قد يقود إلى المزيد من الفوضى تعبيراً عن المطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية.

ورغم أن ترك الأسعار تتحرك بحرية مهم لتحديد ما الذي يجب انتاجه وكيف ينتج وعلى من سيوزع الناتج، حيث أن نظام الأسعار يعمل بآلية معينة للإجابة على هذه التساؤلات حسب النظرية الاقتصادية، وهو مؤثر وحافز لتغيير الناتج والاستهلاك وتوزيع الدخل، إلا أنه عندما تحدث ظواهر غير مرغوب فيها مثل التضخم لابد من وجود دور للحكومة للتدخل في تلك الآلية واتخاذ سياسات اقتصادية من شأنها الحد من هذه الظواهر والتي قد تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى البطالة وتدهور مستوى معيشة الأفراد وقد تصل أيضا إلى فقدان الأمن الغذائي لدى طبقات كبيرة من المجتمع.

إن الاتجاه التصاعدي الحاد في أسعار الغذاء في السنوات الأخيرة وما تتعرض له الأسر في ليبيا من انخفاض في مستوى المعيشة إلى درجة الحرمان الغذائي لدى العديد منها، يجعل من الضروري البحث عن الأسباب الكامنة وراء ارتفاع أسعار الغذاء واقتراح سبل لعلاج هذه الأسباب أو الحد من خطورتها، ومن أجل ذلك تم تقسيم هذه الورقة إلى أربعة محاور بداية بالمقدمة متضمنة المشكلة والأهداف في المحور الأول، ثم عرض مختصر لتطورات أسعار الغذاء العالمية وأسعار الغذاء المحلية وانتقال أسعار الغذاء العالمية إلى المحلية، أما المحور الثالث فيشتمل على محددات أسعار الغذاء في ليبيا، والختام بالمحور الرابع الذي سيتناول النتائج ومقترحات علاج المشكلة.

2. تضخم أسعار الغذاء

نظراً لأن ليبيا تعتبر دولة منفتحة اقتصاديا على العالم، حيث أنها تستورد معظم احتياجاتها الغذائية من الخارج، فإن أسعار الغذاء العالمية تلعب دورا مهما في تطورات أسعار الغذاء المحلية وبالتالي من المهم عرض تطورات أسعار الغذاء العالمية بالإضافة إلى تطورات أسعار الغذاء المحلية.

1.2 تضخم أسعار الغذاء العالمية:

بناء على الأرقام القياسية لأسعار الغذاء العالمية التي تعدها منظمة الغذاء العالمية FAO باعتبار متوسط أسعار عامي 2002–2004 سنة أساس والموضحة بالشكلين التاليين نلاحظ أنه ومنذ العام 2000م أخذت أسعار السلع الزراعية العالمية في الارتفاع حتى العام 2006م، ازدادت بعدها حدة

الارتفـــــاع بشكل متســـارع في العام 2007م والعام 2008م حيث سجلت فيها أرقاما قياسية، وأخذت بعدها في الانخفـــاض حتى العام 2011م حيث عادت الأسعار للارتفاع الحاد فاقت حدته أسعار عام 2008م، وفي العام 2013م بدأت أسعار السلع الزراعية تتجه نحو الانخفاض حتى العام 2019م ولكنها لم تنخفض إلى مستويات ما قبل العام 2004م، وأظهر الرقم القياسي لأسعار الحبوب تصاعداً بلغ أقصاه في عام 2011م عند 240.9 نقطة، بعد أن كان 85.8 نقطة في العام 2000م، بزيادة قـــدرها 180.7% ثم اتخذت اتجاها تنازليا حتى العام 2019م حيث سجل 164 نقطة كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار الزيوت النباتية هو الآخر من 67.2 نقطة عام 2000م إلى 254 نقطة عـــام 2011م ثم تراجع بعد ذلك إلى 125 نقطة بنهاية عام 2018م، وارتفع أيضا الرقم القياسي لأسعار السكر إلى أقصى مستوى له في عام 2011م عند 368.9 نقطة ثم تراجع إلى 179.6 نقطة نهايـــة العام 2018م، أما أسعار اللحوم ومنتجات الألبان فسجلت ارتفاعاً هي الأخرى منذ العـــام 2000م حيث بلـــغ الرقم القياسي في تلك السنة مستوى 96.5 و95.3 نقطة على التوالي، ووصل إلى أقصاه في عام 2014م عند 198 نقطة بالنسبة للحوم وإلى أقصاه في عام 2013م عند 242.7 نقطة بالنسبة لمنتجات الألبان.

هذه التطورات في الارقام القياسية يمكن ملاحظتها بصورة أفضل من خلال الشكل البياني (1) والشكل البياني (2) اللذان يعبران عن تحركات أسعار السلع الغذائية العالمية منذ العام 2000م وحتى العام 2019م، كما نلاحظ أن الأسعار قد شهدت ارتفاعا شديداً في الفترة الزمنية الممتدة من 2006م إلى 2008م والفترة من 2010م إلى 2011م نتيجة لمجموعة من العوامل المشتركة بين الفترتين اختلفت في التوقيت والقوة، من أهمها صدمات العرض قصيرة الأجـــل الناتجـــــة عن الأحوال الجوية وانخفاض المخزون العالمي من الغذاء وبعض السياسات التجـــــارية الحمائية التي اتخذتها بعض الدول المصدرة، بالإضافة إلى عوامل أخرى متوسطة إلى طويلة الأجل منها زيادة الطلب على الوقود الحيوي وارتفاع أسعار الطاقة (Trostle et al.,2011).

الشكل (1)

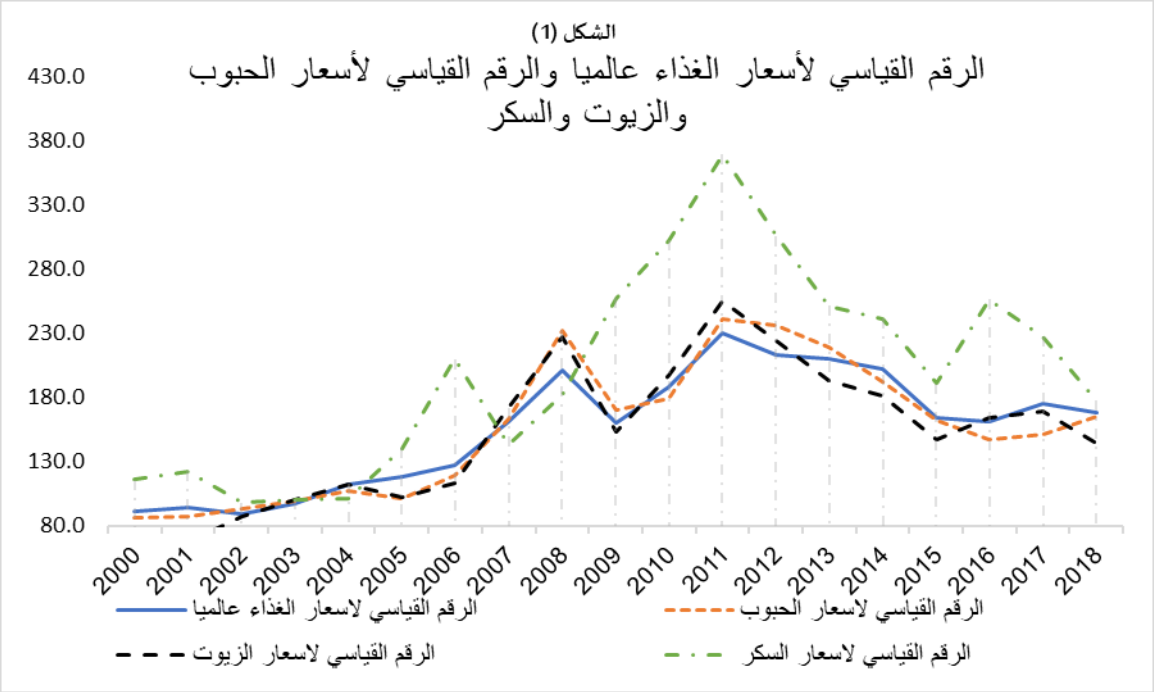

* المصدر: بيانات منشورة على موقع منظمة الزراعة والأغذية العالمية FAO، 4 يناير 2020

www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en

الشكل (2)

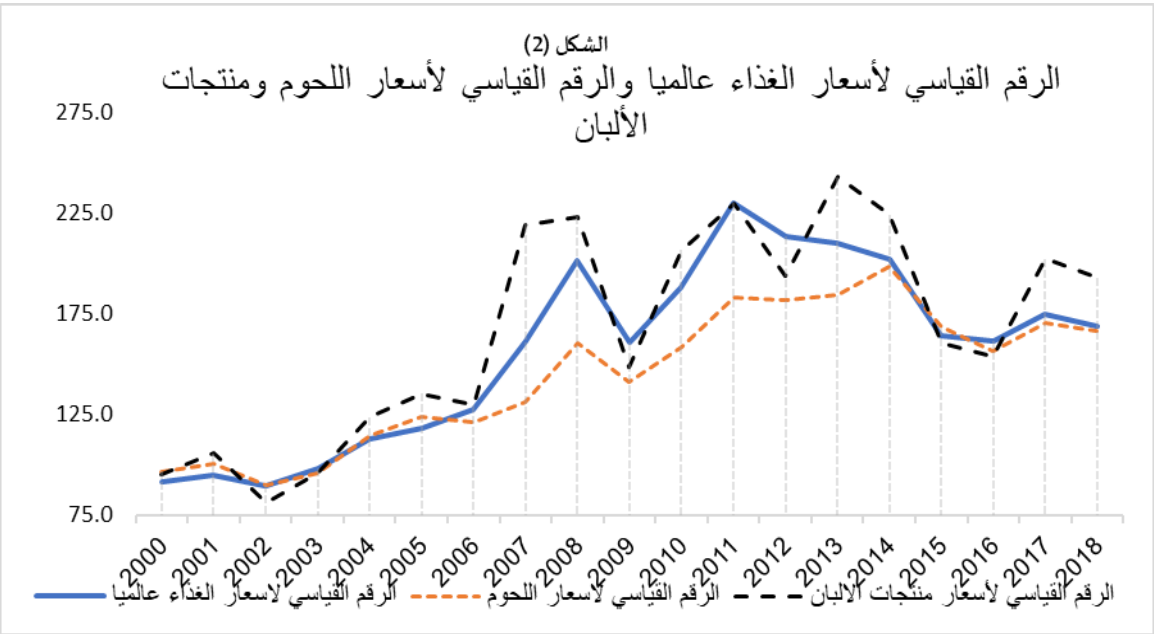

* المصدر: بيانات منشورة على موقع منظمة الزراعة والأغذية العالمية FAO، 4 يناير 2020

www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en

2.2 تضخم أسعار الغذاء المحلية

ليبيا ليست استثناء مما حدث عالميا في تضخم أسعار الغذاء باعتبارها دولة صافي مستورد للغذاء، بالإضافة إلى التغيرات التي حدثت في بعض السياسات الاقتصادية منها رفع الدعم عن بعض السلع الغذائية منذ العام 2005م.

لقد ارتفعت أسعار السلع الغذائية في السنتين 2007–2008م إلى درجة تدعو للقلق حول الأبعاد التي ستنعكس على الأفراد والاقتصاد بعد أن كانت مستقرة لفترة طويلة دامت لأكثر من ثلاثين عاما لم تتأثر فيها أسعار السلع الغذائية كثيراً بموجات التضخم العالمية التي حدثت في أواسط السبعينات وبداية التسعينات.

إن الزيادة في أسعار الغذاء إذا ما قيست بالرقم القياسي لأسعار الغذاء والمشروبات والتبغ في ليبيا نجدها قد بدأت متذبذبة منذ الربع الأول من عام 2004م،حيث كانت 109.8 مع الشهر الأول ثم انخفضت تدريجيا حتى وصلت إلى 88.2 في نهاية الربع الأخير من نفس العام وبعد ذلك أخذت في الزيادة تدريجيا حتى نهاية العام 2006م، ثم زيادات متسارعة خلال الفترة 2007–2008م تباطأت الزيادات بعد ذلك قليلاً، ولكنها ما لبثت أن عادت للزيادات المتسارعة مرة أخرى وبلغت أقصاها في منتصف العام 2011م، ومنذ بداية العام 2012م اتخذت أسعار الغذاء اتجاها تصاعديا حتى نهاية العام 2014م حين كان التصاعد متسارعا أيضا، وسجل الرقم القياسي للأسعار رقما قياسيا بلغ 450.5 بنهاية العام 2017م قبل أن يبدأ في التراجع ولكنه لم يصل إلى مستويات ما قبل 2015م.

وارتفاع الرقم القياسي في أسعار الغذاء جاء نتيجة ارتفاع الرقم القياسي للأسعار في معظم مكوناته من المواد الغذائية ونستطيع أن نرى ذلك من الشكلين (3و4) اللذان يوضحان تزايد معدلات التضخم منذ بداية العام 2007م في كل من البروتينات الحيوانية والدهون والزيوت والحبوب والسكريات، حتى وصل إلى أقصاه مع بداية العام 2018م مندفعاً بقوة منذ العام 2015م.

الشكل (3)

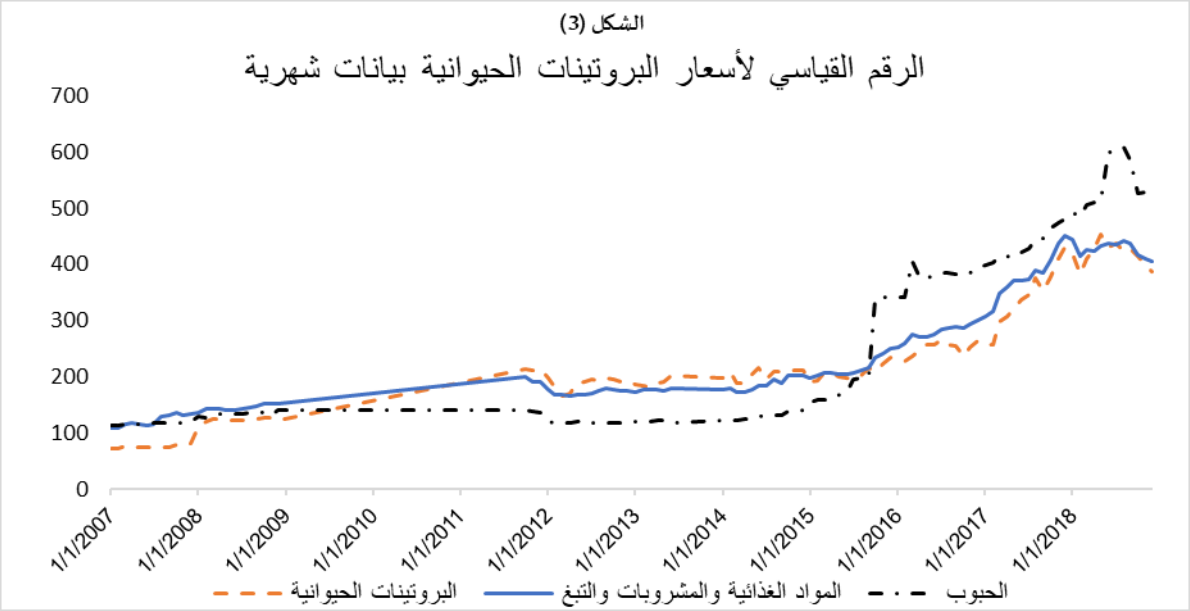

* المصدر: بيانات من مصلحة الإحصاء والتعداد – ليبيا – سنة الأساس 2003.

الشكل (4)

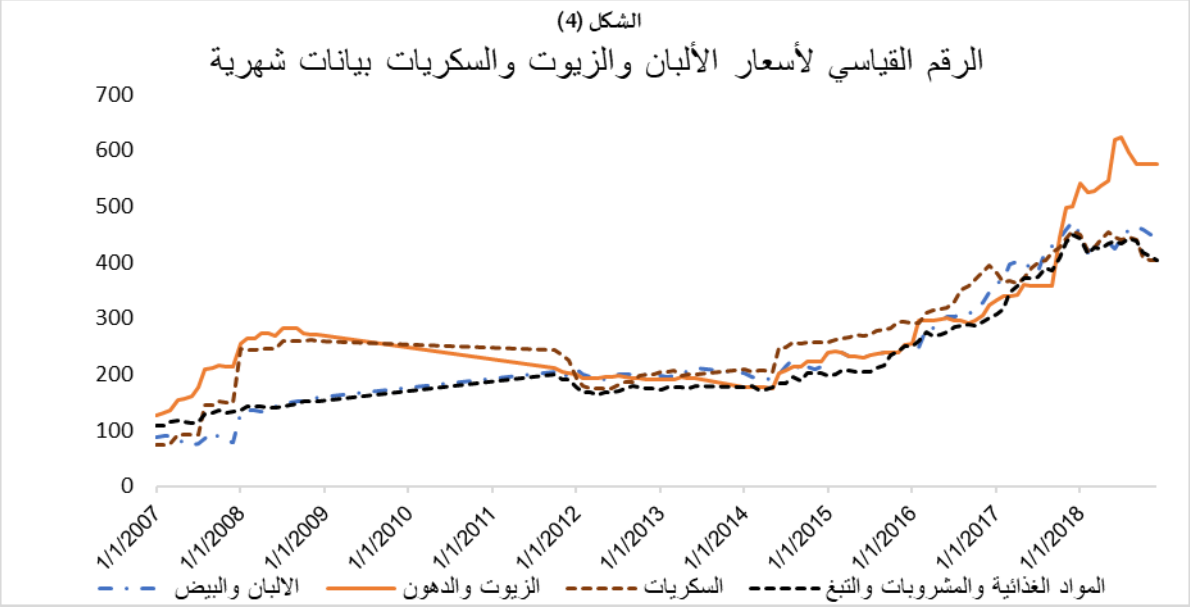

* المصدر: بيانات من مصلحة الإحصاء والتعداد – ليبيا – سنة الأساس 2003

3.أسباب تضخم أسعار الغذاء

العوامل المسببة في ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع أو التضخم يمكن إسنادها إلى عوامل جذب الطلب والتي تنشأ أساساً من الزيادة في الطلب من مصادره المختلفة وعوامل ضغط التكاليف التي تنشأ من زيادة تكاليف الإنتاج، أي أن التضخم انعكاس لتفاعل الطلب والعرض مدفوعا بتلك العوامل، وارتفاع أسعار السلع الغذائية يأتي من نفس المصادر مع اختلاف طبيعة الانتاج الزراعي،

حيث يستغرق الانتاج الزراعي فترة أطول من السلع الأخرى ويتميز الطلب على السلع الزراعية بضعف المرونة، وبالتالي فإن التغيرات في الطلب سوف تنعكس على التغيرات في الأسعار بدلا من التغيرات في العرض على المدى القصير.

يقول Tadesse et al. (2014) أن العوامل المؤثرة في أسعار السلع الزراعية تنقسم إلى ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى عوامل خارجية متمثلة في الأحوال الجوية وأسعار الطاقة وصدمات الإنتاج وصدمات الطلب، وهي عوامل رئيسية مستقلة تحدث طفرات أو تذبذبات شديدة أحيانا في أسعار السلع الزراعية، والمجموعة الثانية عبارة عن عوامل شرطية تعزز من التغيرات في الأسعار مثل البيئة السياسية وشفافية الأسواق، أما المجموعة الثالثة فهي متغيرات داخلية تساهم في تعظيم الصدمات وتشتمل على السياسات التجارية والمضاربة والمخزون العالمي من الغذاء.

أما Roache (2010) فقد أرجع العوامل التي ساهمت في ظهور طفرات الارتفـــاع الشـــديد في الأسعار العالمية للغذاء إلى عوامل طلب مثل زيادة الطلب على الوقود الحيوي وعوامل عرض مثل القيود التجارية وعوامل اقتصادية كلية مثل عرض النقود وأسعار الصرف والنمو الاقتصادي.

وقد ذكر Trostle et al. (2011) أن ارتفاع أسعار الغذاء يعود إلى عوامل طويلة الأجل اشتملت على زيادة عدد السكان عالميا، وزيادة متوسط دخل الفرد ومعدل استهلاك الفرد من الغذاء وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة انتاج الوقود الحيوي وانخفاض قيمة الدولار وتباطؤ الإنتاجية الزراعية.

في هذه الدراسة سيتم تقسيم العوامل المحددة لأسعار الغذاء إلى عوامل عرض وعوامل طلب.

1.3 عوامل العرض

عوامل العرض قد تكون محلية أو دولية تنتقل إلى السوق المحلي عن طريق أسعار الواردات، أحد العوامل الدولية الذي أشارت إليه العديد من الدراسات بأنه كان أحد أسباب ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الزراعية في الموسم 2007-2008م تمثل في نقص المخزون العالمي من الحبوب، حيث انخفضت نسبة المخزون إلى الاستخدام من الحبوب عالميا إلى 18.8% بعد أن كانت تعادل 23% في الموسم 2004-2005م، مما زاد من التوقعات باستمرار تدهور المخزون العالمي من الحبوب وبالتالي وضع ضغط إلى الأعلى على الأسعار العالمية للحبوب وساهم في الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء العالمية في العام 2007م والنصف الأول من العام 2008م (FAO, 2008).

سبب آخر من الأسباب الدولية في ارتفاع أسعار الغذاء هو قيام بعض الدول المصدرة باتخاذ إجراءات تجارية حمائية مثل وضع قيود على التصدير أو منعه مما يضاعف من نقص المعروض ويؤدي إلى زيادة أكبر في أسعار الغذاء، كذلك أدى تحويل إنتاج الحبوب نحو صناعة الوقود الحيوي إلى نقص المعروض العالمي وبالتالي ارتفاع أسعارها (Capehart et al, 2008) و(Roache,2010).

توجد عوامل عرض أخرى تصنف من متوسطة إلى طويلة الأجل تلعب دورا هاما في زيادة أسعار السلع الزراعية وهي عوامل مشتركة بين المحلية والدولية مثل انخفاض الإنتاجية وانكماش مساحة الأراضي القابلة للزراعة والمزروعة نتيجة التصحر أو استغلالها للأغراض غير الزراعية، بالإضافة إلى إهمال الاستثمار في الزراعة ونقص اليد العاملة في الزراعة والهجرة إلى المدن وشح المياه الجوفية.

في دولة صافي مستورد مثل أثيوبيا وجد Loening et al. (2009) أن أسعار الغذاء المحلية تتأثر بدرجة رئيسية بأسعار الصرف وأسعار الغذاء العالمية، أيضا وجد Norazaman et al. (2018) أن أهم محددات أسعار الغذاء في ماليزيا هي أسعار الغذاء العالمية وسعر الصرف الحقيقي وذلك من خلال النتائج التي تحصل عليها من استخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (VECM).

مما سبق يمكن تحديد عوامل العرض المتعلقة بارتفاع أسعار الغذاء في ليبيا في الآتي:

1.1.3 أسعار الغذاء العالمية

إن أحد أهم مصادر التغير في سعر السلعة هو تأثرها بالتغير الذي يحدث في السعر خلال مراحل تسويقها، أو التغير الذي يحدث في سعر السلعة في سوق أو مكان آخر وهذه العملية تسمى عملية انتقال السعر (price transmission) وينقسم إلى نوعين: النوع الأول يسمى انتقال رأسي للسعر، وهو التغير الذي يحدث في سعر السلعة نتيجة تغير السعر في كل مرحلة من مراحل التسويق، والنوع الثاني يسمى انتقال أفقي للسعر وهو التغير الذي يحدث في سعر السلعة نتيجة تغير السعر في سوق أو مكان آخر وهو ما يهمنا في هذا الجزء، ونظراً لكون ليبيا دولة صافي مستورد للغذاء تعتبر أسعار الواردات من أهم مصادر التغيرات في أسعار الغذاء المحلية.

توجد العديد من الدراسات التي تفسر عملية انتقال الأسعار العالمية إلى الأسواق المحلية ونذكر منها على سبيل المثال الدراسة التي قام بها Silvabalasinjam (2018) لاختبار درجة انتقال أسعار الغذاء إلى الأسواق المحلية في مجموعة من الدول في جنوب آسيا من خلال تحليل بيانات شهرية لسلسلة زمنية امتدت لثمان وعشرون عاما باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، واستطاع أن يستنتج وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمية والرقم القياسي لأسعار الغذاء في تلك الدول، وذلك من خلال النتائج التي أظهرتها مرونات انتقال الأسعار.

أيضا باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لتقييم انتقال أسعار الأرز العالمية إلى أسعار الأرز المحلية في رواندا وجد Tuyishime, N (2014) أن العلاقة بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية للأرز كانت معنوية جداً حيث أوضحت النتائج أن ما يتراوح بين 68% و82%

من التغيرات التي تحدث في الأسعار العالمية تنتقل إلى أسعار الأرز المحلية، كما أن Dawe (2008) يرى عملية انتقال الأسعار من الأسواق العالميـــة إلى المحلية تعتمد على مجموعـــة من العوامل منها السياسات التجارية وتكاليف النقل والظروف الجغرافية ومستوى الاكتفاء الذاتي وأسعار الصرف.

باعتبار ليبيا دولة صافي مستورد للغذاء حيث تستــورد حوالي 80% من احتياجاتها الغذائيـــــة (World food program, 2016) فمن المتوقع أن تكون أسعار واردات الغذاء العالمية من أهم مصادر التغيرات في أسعار الغذاء المحلية، ومن خلال الشكل (5) نلاحظ أن التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية في ليبيا منذ سنة 2004م وحتى سنة 2012م كان متوافقا مع التغيرات في الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمية ثم أخذ الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية في ليبيا في الارتفاع ببطء بينما الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمية أخذ في الانخفاض بين السنتين 2012م و2013م، ولكن بعد سنة 2014م شهد الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية في ليبيا ارتفاعاً كبيراً في حين كان الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمية يتجه نحو الانخفاض، ويرجع ذلك إلى وجود عوامل أخرى تسببت في الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء المحلية، حينما بدأت أسعار الغذاء العالمية في الانخفاض، مثل ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (أو انخفاض قيمة الدينار الليبي) وزيادة عرض النقود وانخفاض الإنتاج الزراعي نتيجة ترك المزارعين لأراضيهم وتهجيرهم بسبب الحروب.

وعند قياس العلاقة بين الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمية والرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية في ليبيا منذ سنة 2000 وحتى 2013 بمعامل ارتباط بيرسون Pearson "وهو قياس لدرجة ارتباط متغيرين" من خلال برنامج Excel نجده موجباً وقوياً ويساوي 0.8982 أي أن حوالي 90% من التغيرات التي تحدث في أسعار الغذاء العالمية تنتقل إلى أسعار الغذاء المحلية، أما للفترة من 2014 وحتى 2018 فكان معامل الارتباط سالباً ويساوي 0.4019- وذلك للأسباب التي ذكرت سابقا.

الشكل (5)

الرقم القياسي لأسعار الغذاء في ليبيا والرقم القياسي لأسعار الغذاء عالميا 2018-2000

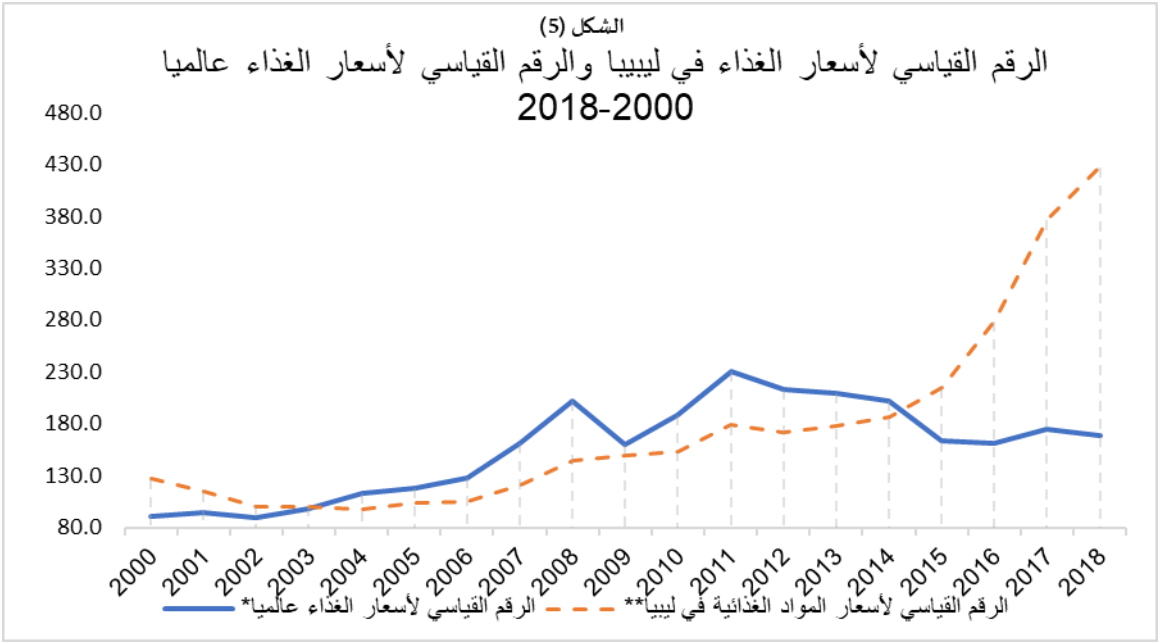

المصدر: * بيانات منشورة على موقع منظمة الزراعة والأغذية العالمية FAO، 4 يناير 2020

www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en

2.1.3 الإنتاجية الزراعية:

تلعب الإنتاجية الزراعية دورا مهما في نمو الزراعة وانتاج الغذاء، فهي تقيس كمية المنتجات الزراعية التي يتم إنتاجها باستخدام كمية معينة من عناصر الإنتاج، وتتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية التي يمكن للمنتج السيطرة عليها مثل حجم المزرعة ومهارات الإدارة والقدرة على الاستثمار، كما تتأثر الإنتاجية أيضًا بمجموعة من العوامل التي لا يمكن للمزارع السيطرة عليها وتشمل هذه العوامل الظروف الجوية والسياسات الحكومية والتقنيات الحديثة في الزراعة.

يوضح الجدول رقم (1) أن متوسط الإنتاجية مقاسة بالكيلو جرام من الناتج لكل هكتار في ليبيا انخفضت تدريجيا خلال السنوات الماضية من الفترة 2001-2005م إلى الفترة 2016-2017م لكل من الحبوب والخضر، أما بالنسبة إلى البقول فنلاحظ أنها ارتفعت ثم تراجعت في الفترة 2016-2017.

انخفاض الإنتاجية مقاسة بالكيلو جرام لكل هكتار تعني انخفاض في الناتج لهذه السلعة الأساسية وبالتالي نقص المعروض مع الارتفاع المتوقع للطلب نتيجة عوامل جدب الطلب التي سيأتي ذكرها لاحقا يؤدي إلى زيادة أسعارها.

جدول رقم (1) متوسط الإنتاجية لكل هكتار

الفترة	متوسط الإنتاجية كيلوجرام/هكتار		
	الحبوب	البقول	الخضر
2005-2001	833	1573	17851
2010-2006	783	1625	16466
2015-2011	755	1880	14572
2017-2016	740	1610	14380

تم احتسابه من قبل الباحثين من خلال بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية – أعداد مختلفة.

3.1.3 الأيدي العاملة الزراعية:

يعتبر نقص الأيدي العاملة أحد الأسباب المهمة في انخفاض الإنتاج وارتفاع أجورها وبالتالي المساهمة في ارتفاع أسعار المنتجات الزراعيـــة بفعل ضغط التكاليف، فكما نلاحظ من الجـــدول رقم (2) إن متوسط أعداد القوى العاملة الزراعية في ليبيا قد تناقص من 98.75 ألف عامل خلال الفترة 2001–2004م إلى 55 ألف عامل خلال الفترة من 2013–2016م، وبالرغم من تزايد القوى العاملة الكلية إلا أن نسبة القوى العاملة الزراعية إلى القوى العاملة الكلية قد تراجعت من 5.1% إلى 2.28% خلال نفس الفترات.

عند عدم توفر العمالة الكافية فإن العمال يقومون بالمطالبة بأجور أعلى وهذا يؤدي إلى تضخم الأجور وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج الذي يؤدي إلى ما يسمى بضغط التكاليف على الأسعار ويؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء.

جدول رقم (2) القوى العاملة الكلية والزراعية في ليبيا

الفترة	متوسط القوى العاملة /ألف نسمة		
	القوى الكلية	القوى الزراعية	الزراعية/الكلية
2004-2001	1935.15	98.75	%5.10
2008-2005	1799.95	88.38	%4.90
2012-2009	1972.98	82.38	%4.20
2016-2013	2413.00	55.00	%2.28

تم احتسابه من قبل الباحثين من خلال بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية – أعداد مختلفة.

4.1.3 مساحة الأراضي الزراعية:

في ليبيا نلاحظ أن هناك انخفاض في نسبة الأراضي المخصصة للزراعة كما يوضح الشكل (6)، وبالإضافة إلى ذلك هناك أيضا انخفاض كبير في مساحة الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب منذ العام 2015حسب ما يوضحه الشكل (7)، وتبعه أيضا انخفاض في انتاج ليبيا من الحبوب منذ العام 2015م، حيث أن انتاج ليبيا من الحبوب في سنة 2014 بلغ 304440 طن متري في حين أنه في سنة 2017م بلغ 178922 طن متري فقط كما هو موضح بالشكل (8).

إن تحول الأراضي الزراعية مع مرور الزمن إلى الأغراض غير الزراعية وقلة الأراضي الصالحة للزراعة ونقص مصادر المياه وإهمال الاستثمار في الزراعة والهجرة إلى المدن ونقص الأيدي العاملة، هي عوامل جميعها ساهم في تناقص الإنتاج الزراعي والذي بدوره أدى ساهم في ارتفاع أسعار الغذاء ولكن على فترة طويلة المدى.

الشكل (6)

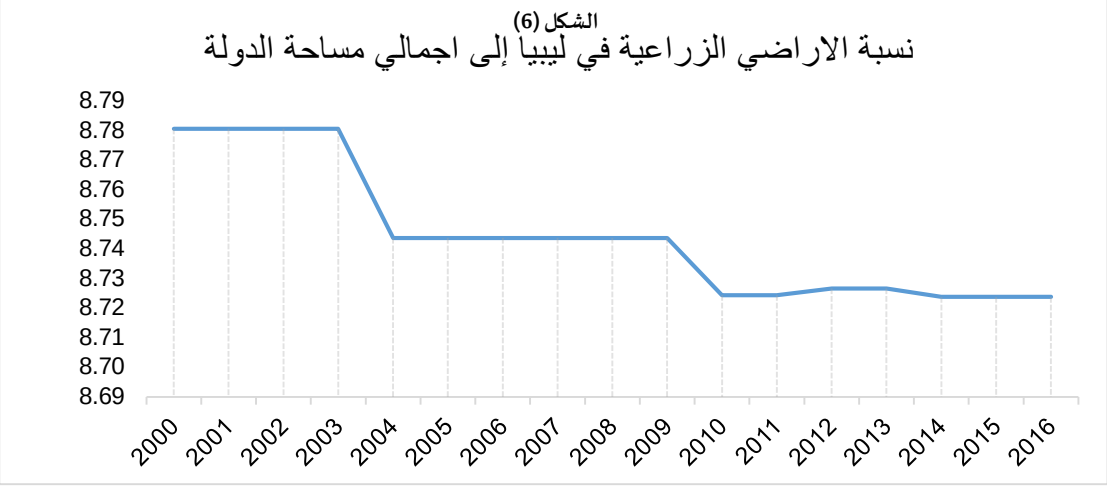

المصدر: موقع البنك الدولي على شبكة الانترنت.

https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&country=LBY

الشكل (7)

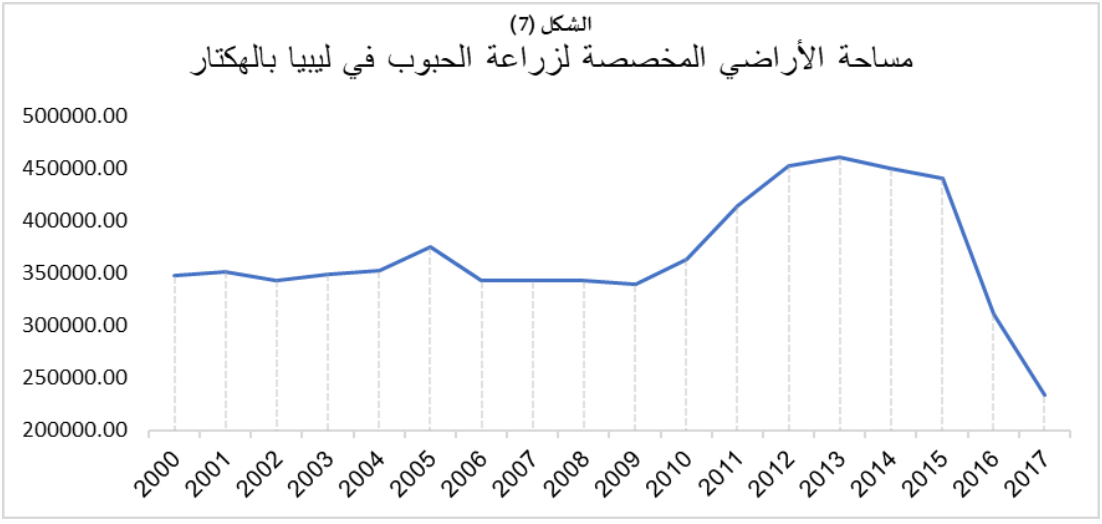

المصدر: موقع البنك الدولي على شبكة الانترنت.

https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&country=LBY

الشكل (8)

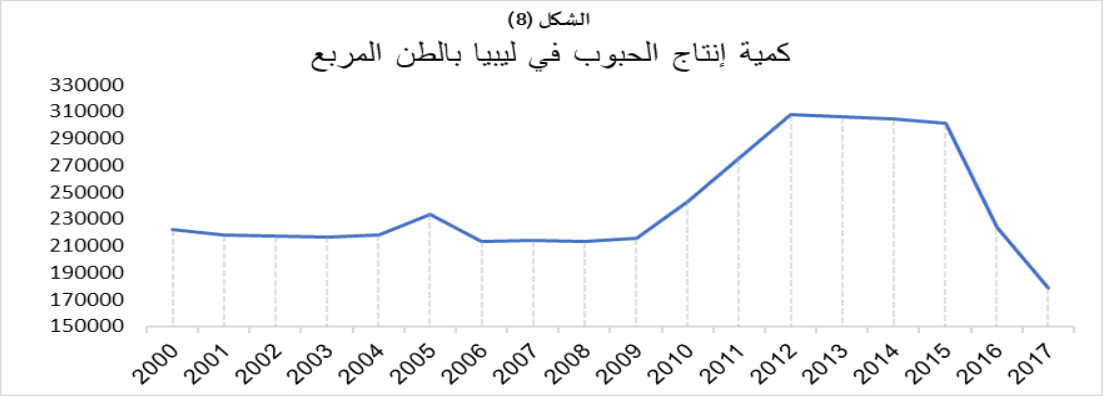

المصدر: موقع البنك الدولي على شبكة الانترنت.

https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&country=LBY

2.3 عوامل الطلب:

عوامل الطلب من جهة أخرى تصنف بأنها عوامل طويلة الأجل، يمكن أن تكون دولية تنتقل إلى السوق المحلي عن طريق أسعار الواردات، حيث أن العديد من المصادر تتفق بأن الدافع وراء ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالميا هو الطلب القوي والمتزايد في الدول النامية نتيجة زيادة الاستهلاك فيها، والذي من المتوقع أن يستمر في المستقبل بسبب زيادة عدد السكان والنمو الاقتصادي السريع والزيادة في القوة الشرائية وتغير نمط الاستهلاك نحو المزيد من اللحوم والألبان ومنتجاتها والطلب على الوقود الحيوي في الدول المتقدمة (OECD,2008) و (Trostle,2008) و (FAO,2011) و(2011 , Capehart. et al) و(2014 ,et al Tadesse)

وذكر (2010) Roache أن العوامل التي ساهمت في ظهور طفرات الارتفاع الشديد في الأسعار العالمية للغذاء هي الطلب على الوقود الحيوي والنمو الاقتصادي.

وقد حدد (2011) .Trostle et al عوامل الطلب التي ساهمت في ارتفاع أسعار الغذاء العالمية خلال الفترة 2002-2008م والفترة 2010-2011م بأنها عوامل مشتركة وطويلة الأجل أهمها زيادة عدد السكان ومتوسط دخل الفرد وتغير نمط الاستهلاك نحو الزيادة في استهلاك اللحوم والألبان ومنتجاتها.

1.2.3 عدد السكان:

إن العلاقة بين عدد السكان والطلب على الغذاء هي علاقة طردية حسب النظرية الاقتصادية، فزيادة أعداد السكان تؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء وإذا كانت الزيادة في المعروض من الغذاء أقل من الزيادة في حجم الطلب فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وقد شهد عدد السكان في ليبيا ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة كما هو واضح بالشكل (9) حيث كان عدد السكان في سنة

2000م حوالي 5 مليون و357 ألف نسمة ليصل في سنة 2018م لحوالي 6 مليون و678 ألف نسمة، وعند قياس الارتباط بين أسعار الغذاء وعدد السكان باستخدام معامل ارتباط بيرسون تبين أن 79.5% من الزيادات التي تحدث في عدد السكان يقابلها زيادات في أسعار الغذاء.

الشكل (9)

عدد السكان والرقم القياسي لأسعار الغذاء في ليبيا

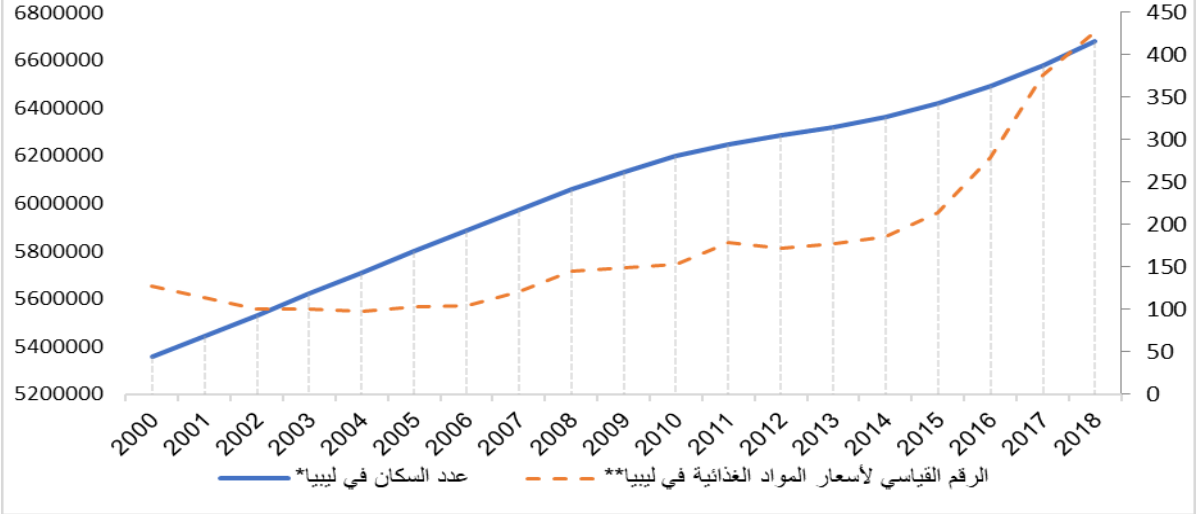

المصدر: *موقع البنك الدولي على شبكة الانترنت.

https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&country=LBY

** بيانات من مصلحة الإحصاء والتعداد – ليبيا

2.2.3 متوسط دخل الفرد في ليبيا:

يعتبر الدخل من أهم العوامل المؤثرة في الطلب، والعلاقة بين حجم الدخل والطلب على سلعة ما تكون علاقة طردية ما عدا في حالة السلع الرديئة، وباستخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للتعبير عن متوسط دخل الفرد، يتضح لنا من خلال الشكل (10) أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان متصاعدا من سنة 2000م وحتى سنة 2010م ليشهد انخفاضا كبيرا في سنة 2011م نظراً لانخفاض صادرات النفط في تلك السنة، ورغم ارتفاع متوسط نصيب الفرد في سنة 2012 إلا أن الاتجاه بعد تلك السنة كان اتجاها هابطا بسبب انخفاض أسعار النفط عالميا وكذلك بسبب الإغلاقات المتكررة للنفط.

إن معامل ارتباط بيرسون بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والرقم القياسي لأسعار الغذاء في ليبيا كان 64% خلال الفترة من 2000م إلى 2010م إلا أنه وبعد سنة 2011م كان منخفضا جدا نظرا لظهور عوامل أخرى أثرت على الرقم القياسي لأسعار الغذاء بشكل أكبر من تأثير متوسط دخل الفرد.

الشكل (10)

الرقم القياسي لأسعار الغذاء في ليبيا ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

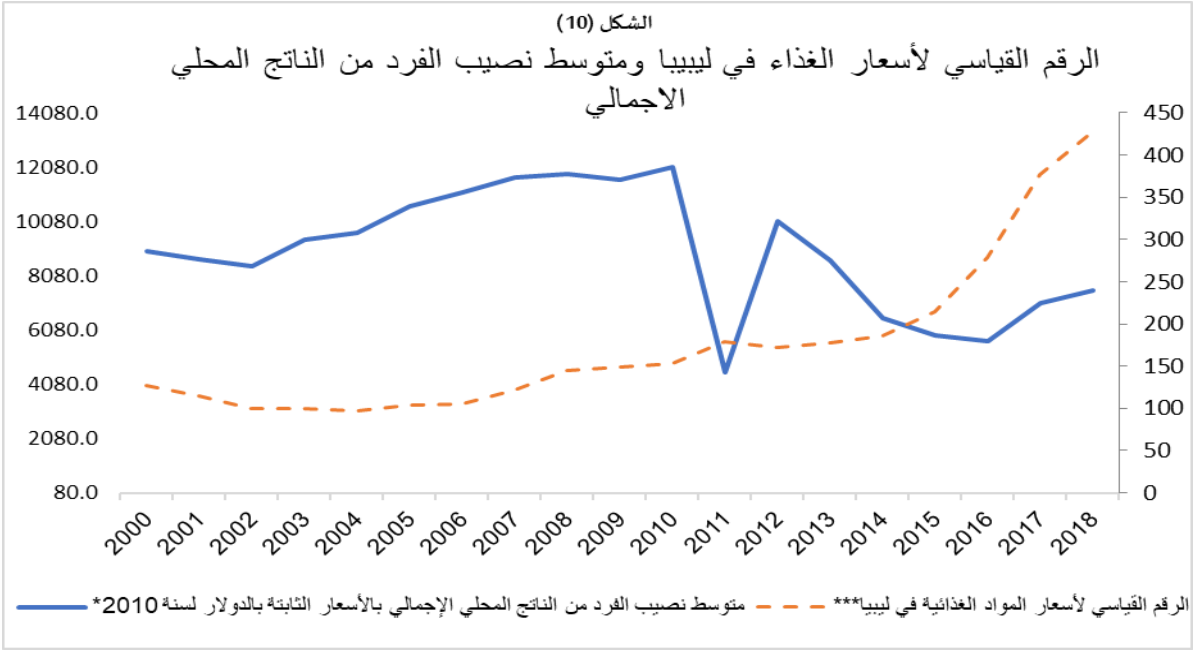

المصدر: *موقع البنك الدولي على شبكة الانترنت. https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&country=LBY

** بيانات من مصلحة الإحصاء والتعداد – ليبيا

3.2.3 عرض النقود:

بناءً على نظرية كمية النقود فإن التغير في عرض النقود ينتج عنه تغير في مستوى الأسعار أو تغير في عرض السلع والخدمات أو كلاهما معاً ولذلك يرى النقوديون أن الزيادة السريعة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة سريعة في مستوى الأسعار إذا كان معدل النمو في عرض النقود أكبر من معدل النمو في عرض السلع والخدمات، وعند إسقاط ذلك على السلع الغذائية ستكون الزيادة في أسعارها سريعة عند زيادة عرض النقود ، نظرا لضعف مرونة العرض في الأجل القصير، وإذا صاحب ذلك حدوث ظروف جوية غير مناسبة تؤدي إلى نقص المعروض فإن أسعار السلع الغذائية سوف تقفز لأعلى بشكل سريع.

عند تتبع تطور عرض النقود الضيق (M1) في ليبيا خلال الفترة من 2000م إلى 2018م مع تطور أسعار الغذاء نلاحظ أن كلاهما قد أخذ في الاتجاه التصاعدي منذ العام 2006م وحتى العام 2014م حين ازدادت حدة الارتفاع بعد ذلك في كلا المتغيرين، وكما هو ملاحظ بشكل واضح في الشكل (11)، ويدعم ذلك معامل ارتباط بيرسون بينهما الذي كان موجبا وقويا حيث بلغ 0.926 أي أن أكثر من 92% من الزيادات التي حدثت في عرض النقود قد رافقتها زيادات في أسعار السلع الغذاء.

الشكل (11)

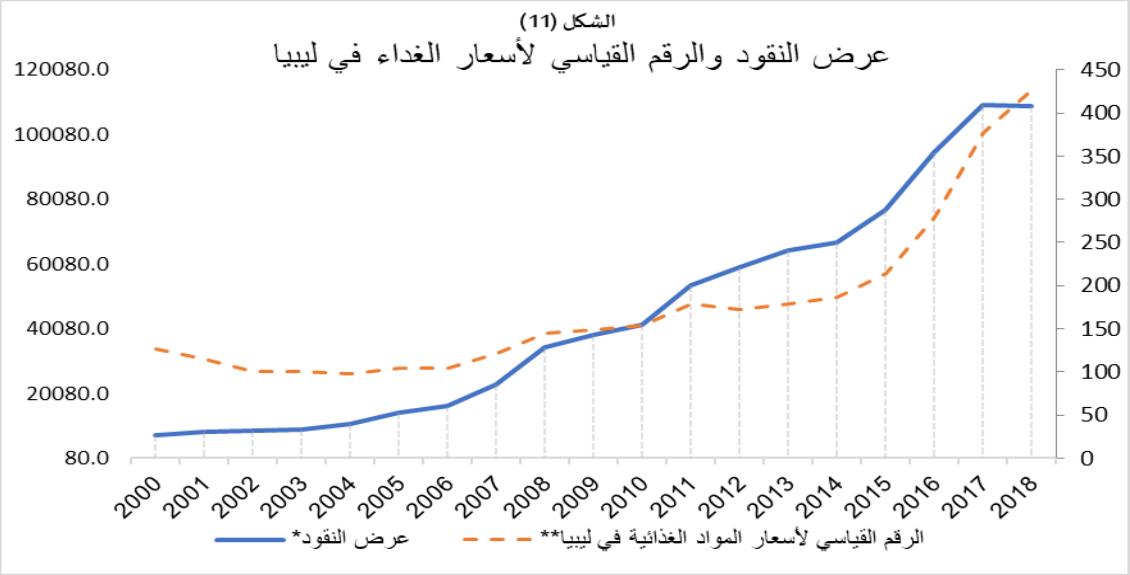

المصدر: * النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي – أعداد مختلفة.

** بيانات من مصلحة الإحصاء والتعداد – ليبيا

4.3.2 أسعار الصرف الأجنبي: (دينار لكل دولار)

إن أسعار الصرف قد تكون أحد عوامل الطلب، لأنه عند ارتفاع سعر الصرف "انخفاض قيمة العملة المحلية" تصبح أسعار الواردات أعلى، وبالتالي تحدث زيادة في الطلب على السلع المحلية فتؤدي إلى التضخم بسبب جذب الطلب، أو قد تكون أحد عوامل العرض لأن ارتفاع سعر الصرف يعني ارتفاع تكلفة الاستيراد التي تمرر للمستهلك وبالتالي نحصل على تضخم بسبب ارتفاع تكلفة الاستيراد.

إن التغيرات في أسعار السلع الغذائية الناتجة عن التغيرات في أسعار الصرف تأتي عن طريق التغيرات في أسعار الواردات، فالواردات تعكس تكلفة السلع المستوردة بالعملة المحلية وبالتالي فهي تتغير بتغير أسعار الصرف، وعملية انتقال التغيرات في أسعار الصرف إلى الأسعار المحلية إما أن تكون مباشرة من خلال التغيرات في أسعار السلع المستوردة للاستهلاك المباشر أو من خلال التغيرات في تكلفة واردات عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلع، وبما أن ليبيا تعتمد على استيراد معظم احتياجاتها من السلع الغذائية، فمن المتوقع أن يكون انتقال التغيرات في أسعار الصرف سريع وبشكل مباشر من خلال أسعار الواردات.

من خلال الشكل (12) نلاحظ أن سعر الصرف الرسمي شبه مستقر ولم يشهد تغيرات ذات أهمية منذ سنة 2002م وحتى سنة 2014م بينما كانت هناك زيادات في أسعار السلع الغذائية خلال الفترة 2006م حتى 2008م والفترة 2010م حتى 2011م نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية كما ذكرنا سابقا، بالإضافة إلى أن معامل ارتباط بيرسون كان 40% لكامل الفترة.

استمرت أسعار الغذاء المحلية في الارتفاع منذ سنة 2012م وحتى سنة 2014م عندما أصبح ذلك الارتفاع متسارعا ومتزامنا مع ارتفاع أسعار الصرف في السوق الموازية، حيث تهيأت الظروف لظهور السوق الموازية وبدأ سعر الصرف الموازي يلعب دورا مهما في ارتفاع أسعار الغذاء حيث وصل معامل ارتباط بيرسون إلى 93%، واستمرار ارتفاع أسعار الغذاء المحلية في سنة 2018م بالرغم من تراجع أسعار الصرف وذلك يرجع إلى أن قرار فرض الرسوم على العملة الصعبة تم في الربع الرابع من سنة 2018م وهذا جعل أسعار الغذاء تحتاج بعض الوقت للاستجابة للانخفاض في سعر الصرف وهذا يتضح من خلال الانخفاض الذي حصل في سنة 2019م.

الشكل (12)
متوسط سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي والرقم القياسي لأسعار الغذاء في ليبيا

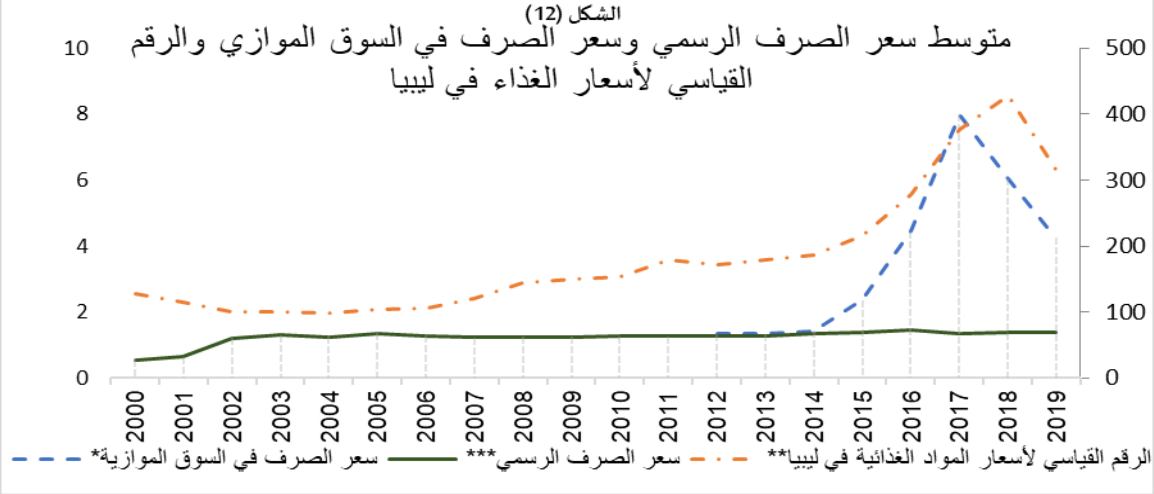

المصدر: * المقصبي والفضيل، 2019م "تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة 2012-2018 الأسباب والآثار وسبل المعالجة.

** بيانات من مصلحة الإحصاء والتعداد – ليبيا.

***النشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي – أعداد مختلفة.

5.2.3 الانفاق العام:

يؤثر الانفاق العام بشكل كبير على الطلب المحلي على الغذاء، والشكل رقم (13) يوضح أن هناك ارتباط بين الإنفاق العام والرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية عند قياسه بمعامل ارتباط بيرسون بلغ 77% للفترة من 2000 إلى 2010م بينما بلغ 34% لكامل الفترة وذلك لوجود عوامل أخرى أثرت في الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية منذ عام 2011م.

نلاحظ أيضا أن معامل ارتباط بيرسون بين النفقات التسييرية والرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية لكامل الفترة كان أكبر حيث بلغ 59%، وقد يرجع ذلك إلى أن النفقات التسييرية والتي تشكل في معظمها مرتبات وما في حكمها تؤثر بشكل مباشر في الطلب على الغذاء.

الشكل (13)

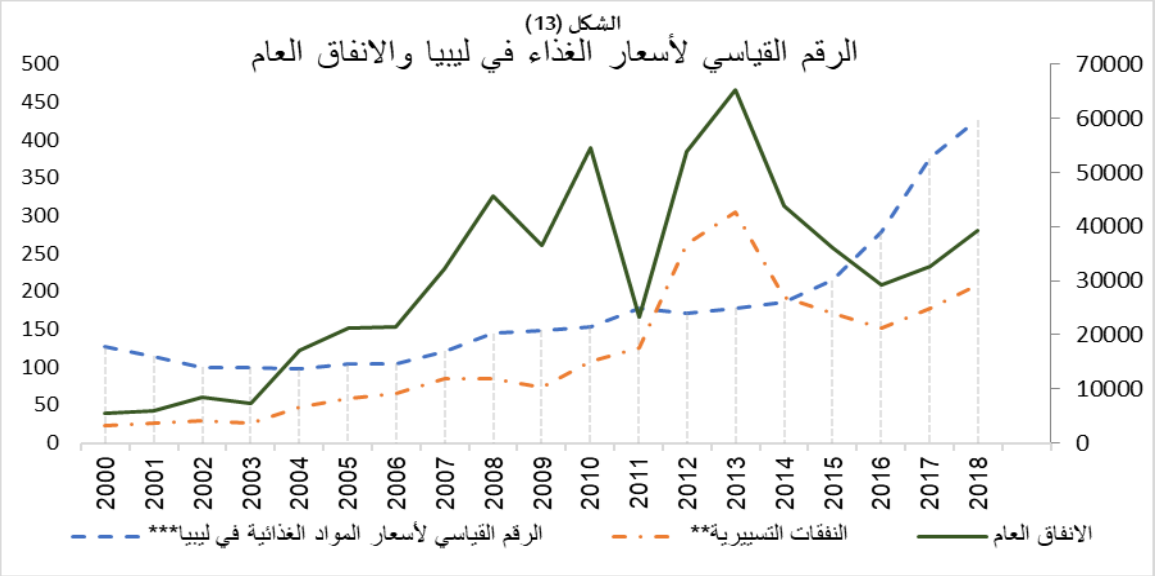

المصدر: النشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي – أعداد مختلفة.

4. نتائج وتوصيات الدراسة:

من كل ما تقدم يمكن تلخيص النتائج ومقترحات العلاج في النقاط التالية:

1.4 نتائج البحث

قامت هذه الدراسة باستعراض تطورات أسعار الغذاء العالمية والمحلية لأهم السلع للفترة الزمنية 2000–2019م، كما قامت بتحليل وصفي للعلاقة التي تربط التغيرات في أسعار الغذاء المحلية مع بعض العوامل المتوقع أن يكون لها دور في ارتفاع أسعار الغذاء.

لقد أظهرت الدراسة أن أسعار الغذاء تتأثر بمجموعة من العوامل المترابطة والمتداخلة وبالتالي تم تقسيمها إلى عوامل عرض وعوامل طلب، وتم الوصول إلى النتائج التالية لأسباب تضخم أسعار الغذاء المحلية:

1.إن أسعار الغذاء عرضة للتقلبات والصدمات الفجائية بسبب طبيعة الإنتاج الزراعي الذي يجعل من الصعب التحكم في الناتج في الأجل القصير، وبالتالي عند حدوث تغير في الأحوال الجوية أو حدوث كوارث طبيعية فإن ذلك سيؤثر سلبا على الناتج وبالتالي تحدث صدمات في العرض تنعكس في صورة ارتفاع في الأسعار نظراً لضعف مرونة الطلب على السلع الغذائية في الأجل القصير.

2.من أهم عوامل الطلب هو عدد السكان ومتوسط دخل الفرد، وقد أظهرت النتائج أن عدد السكان له ارتباط موجب مع أسعار الغذاء، وفي السنوات الأخيرة نتيجة تدفق المهاجرين غير الشرعيين فإن

عدد السكان له تأثير أكبر مما يبدو من نتائج الدراسة وذلك لأن احصائيات السكان لم تشمل المهاجرين.

3.أما متوسط دخل الفرد والذي تم تمثيله بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فلم يكن له علاقة ذات أهمية وخاصة بعد سنة 2011م حيث نلاحظ استمرار ارتفاع أسعار الغذاء مع انخفاض متوسط دخل الفرد وذلك بسبب وجود عوامل الطلب الأخرى التي تم ذكرها في الدراسة وكان لها تأثير أكبر على أسعار الغذاء من تأثير متوسط دخل الفرد.

4.من العوامل التي يمكن اعتبارها عوامل طلب أيضا نجد أن سعر الصرف الرسمي لم يكن له تأثير ذو أهمية في ارتفاع أسعار الغذاء، حيث كان شبه مستقر مع ارتفاع أسعار الغذاء ولو بشكل بطيء، ولكن منذ العام 2014م بعد ظهور السوق الموازية كان سعر الصرف في السوق الموازية أثره قويا على أسعار الغذاء وصلت فيه نسبة التغيرات في أسعار الغذاء المصاحبة للتغيرات في سعر الصرف في السوق الموازية عند قياسها بمعامل ارتباط بيرسون إلى 93%.

5.عرض النقود بالمفهوم الضيق كان له أيضا علاقة طردية على أسعار الغذاء حيث توافقت الزيادات في أسعار الغذاء مع الزيادات التي حصلت في عرض النقود عند قياسها بمعامل ارتباط بيرسون إلى حوالي 92%، وكذلك الانفاق العام وخاصة النفقات التسييرية حيث أن معامل ارتباط بيرسون بين النفقات التسييرية والرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية بلغ 59%.

4. 2 توصيات الدراسة:

لعلاج المشكلة يجب أن ننظر أولا للبيئة التي تنشأ منها، فظاهرة ارتفاع أسعار الغذاء هي ظاهرة عالمية وليبيا دولة صافي مستورد للغذاء والعالم أصبح شبه متكامل في إطار العولمة، لذلك يجب على السياسات المتبعة لعلاج المشكلة أن تراعي تطورات الأسواق العالمية والعوامل الدولية المتعلقة بالعرض والطلب العالمي على السلع الزراعية بالإضافة إلى المحلية.

كما يجب مراعاة سرعة فاعلية السياسات المتبعة، هل هي للعلاج في الأجل القصير أم الأجل الطويل، ويجب ألا تعيق السياسات بعضها البعض.

إن التغيرات في الأسعار نتيجة عدم التوازن بين الطلب والعرض على السلع الغذائية في الأجل القصير غالبا ما يكون ناتجا عن أسباب تتعلق بالعوامل الجوية وتغيرات المناخ وعوامل تتعلق بالسياسات المالية والنقدية والتجارية، أما التغيرات في الأجل الطويل فهي غالبا تنتج عن عوامل تتعلق بالإنتاجية الزراعية أو عوامل تتعلق بالنمو السكان وزيادة الدخل وتغير نمط الاستهلاك.

4. 3 مقترحات مستقبلية

1.3.4 الحلول قصيرة الأجل المقترحة:

1. التحكم في عرض النقود نظراً لسرعة انعكاس الزيادة في عرض النقود على أسعار السلع الغذائية نتيجة لضعف مرونة الطلب والعرض للسلع الغذائية في الأجل القصير.
2. اتباع سياسات نقدية طارئة لتعديل سعر الصرف والحفاظ على استقراره في المستقبل والقضاء على السوق الموازية.

2.3.4 الحلول المقترحة متوسطة وطويلة الأجل:

1. وضع استراتيجيات لشراء الغذاء وعقد اتفاقيات مع الدول المصدرة للغذاء لضمان أسعار معتدلة وتفادي التقلبات.
2. العمل على بناء احتياطي استراتيجي لمواجهة الكوارث وصدمات الإنتاج والتجارة الخارجية.
3. اتباع سياسيات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لنقل الخبرات والتقنية الحديثة وزيادة كفاءة الإنتاج.
4. توفير مصادر التمويل للتنمية الزراعية والإنتاج وتقديم الإعانات المالية والمادية للمستثمرين في قطاع الغذاء والزراعة.
5. الاستثمار في البنية التحتية الزراعية مثل استصلاح الأراضي وانشاء الطرق ووسائل التخزين والكهرباء والتسويق.
6. توفير التمويل اللازم للمزارعين أثناء الأزمات والظروف الجوية غير المناسبة.
7. مكافحة الفساد المالي والإداري والنقود الرخيصة التي يحصل عليها بعض الأفراد دون عناء.
8. الاهتمام بالبحوث والإرشاد الزراعي ونشر المعرفة بين المزارعين.
9. البحث عن أراض جديدة للاستصلاح الزراعي وحماية الأراضي الزراعية الحالية من عوامل التعرية وزحف الصحراء.
10. البحث عن مصادر مائية جديدة وترشيد استهلاك المتوفر منها واستخدام التقنيات الحديثة في الري.

قائمة المراجع

Capehart, T. Richardson, J. (2008). Food price inflation: Causes and impacts. Congressional Research Service Report for Congress. Washington, DC. https://digital.library.unt.edu/ark: /67531/

Dawe, David. (2008). Have recent increase in international cereal price been transmitted to domestic economies? The experience in seven large Asian countries. Econpapers.repec.org > RePEc:fao: wpaper:0803

Food security cluster, Libya Food security sector bulletin. 2019 https://fscluster.org/libya

Loening, Josef L., Durevall, Dick, and Birru, Yohannes A, Inflation Dynamics And Food Prices In An Agricultural Economy: The Case Of Ethiopia. Policy Research Working Papers. June 2009

Norazman U.Z, Khalid H, Ghani G.M, (2018) Food inflation: A study on key determinants and price transmission process ses for Malaysia. International Journal of Business and Society 19(1):117-138. Retrieved from http://www.researchgate.net/journal/

OECD. (2008a). Rising food prices: Causes and consequences. Paris: Organization for Economic Co-operation and Development.

Roache, Shaun K., What Explains the Rise in Food Price Volatility? (May 2010). IMF Working Paper No. 10/129, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1617028

Silvabalasinjam, Varnasiry, (2018), Global Food Price transmission to Domestic prices South Asia, Department of Economics University of Oslo

Tadesse G, Algieri B, Kalkuhl M, von Braun J (2014) Drivers and triggers of international food price spikes and volatility. Retrieved from www.journals.elsevier.com › food-policy

Trostle, R. (2008) Global Agriculture Supply and Demand: Factors Contributing to the Recent Increase in Food Commodity Prices. A Report from the Economic Research Service. Washington, DC. http://www.ers.usda.gov/Publications/WRS0801/ WRS0801.pdf

Trostle, R., D. Marti, S. Rosen and P. Wescott, 2011. "Why Have Food Commodity Prices Risen Again?" ERS, USDA. www.ers.usda.gov/publications/pub-details

Tuyishime,N. (2014) An Assessment Of The Transmission Of International Prices Into Rwanda's Rice Markets, Master of Science in Agricultural and Applied Economics, University of Nairobi http://hdl.handle.net/11295/71360

World food program, Rapid food security assessment, Libya (November 2016), retrieved from https://reliefweb.int

www.fao.org › world food situation different issues

المقصبي، عبد الحميد، الفضيل، عبد الحميد، (2019)، تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة 2012-2018 م الأسباب والآثار وسبل المعالجة، كتاب المؤتمر الأكاديمي الثالث، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، كلية الاقتصاد جامعة مصراتة.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة. http://www.aoad.org

موقع البنك الدولي على شبكة الانترنت.

https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&country=LBY

مصلحة الإحصاء والتعداد – ليبيا – منشورات مختلفة.

النشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي – أعداد مختلفة.

المعلومات البيوغرافية للباحث:

الاسم: عبد الحميد المقصبي

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد

التخصص: اقتصاد

الاهتمامات: اقتصاد زراعي، تحليل كمي

البريد الالكتروني: a.elmagsabi@eps.misuratau.edu.ly

المعلومات البيوغرافية للباحث:

الاسم: محمد علي السنوسي

الدرجة العلمية: محاضر

التخصص: اقتصاد

الاهتمامات: الاقتصاد الجزئي

البريد الالكتروني: mohalsanusi@eps.misuaratu.edu.ly